احتملات المجاعة في الوطن العربي .. مصطفى نور الدين

شؤون عربية، العدد ٦٢، يونيو ١٩٩٠، تونس، ص ص ١٣٠- ١٤١

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

احتمالات المجاعة في الوطن العربي

د. مصطفى نور الدين عطية

باحث في « الجمعية العلمية لدراسة الاقتصاد العالمي والعالم الثالث والتنمية » – باريز

مقدمــــة

هل سيواجه الوطن العربي مجاعة في السنوات المقبلة أم لا ؟

تساؤل مشروع يبرره واقع صعب تواجهه غالبية الأقطار العربية منذ سنوات . وحتى لا تكون الإجابة مسبقة وقاطعة وتشكل مصادرة على المطلوب رؤيته ، سوف نلقي نظرة موضوعية على الوضع الغذائي الراهن في الوطن العربي . ثم نحاول رؤية ما يمكن أن تؤدي إليه مواصلة السياسة الزراعية العربية من احتمالات في المستقبل القريب .

فالذي لا شك فيه هو أن السنوات القليلة القادمة تحمل العديد من التغيرات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية سكيون لها ردود فعل على العديد من مظاهر الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية بالوطن العربي . وفي قلب هذه التغيرات ، ستكون هناك مواجهات حادة تتعلق بالعديد من المشكلات الخاصة بالتكنولوجيا المتقدمة وبالتجارة الدولية والاستثمار وغير ذلك . ولكن ستكون مشكلة الغذاء هي قلب انشغال البلدان المتخلفة بشكل عام ، باعتبارها القضية الحاسمة في السنوات المقبلة والمحددة لكل انشغال آخر يتعلق بأي من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

من اجل هذا ، فإن الأمر يتطلب المزيد من الجهود لتدارس كل جوانب هذه المسألة الغذائية لرؤية أبعاد المواجهة الضرورية للتصدي لها . وهذا لا يتأتى إلا عبر الكشف الدقيق عن مدى المأزق الراهن للحالة الغذائية ، والتوقعات الاحتمالية في ظل استمرار السياسات الاقتصادية في المسار نفسه الذي تولدت به أزمة الغذاء .

ويلزم أن نشير إلى ان عملية التوقع التي نقوم بها في إطار هذه الدراسة تستبعد التغيرات الاحتمالية التي يمكن أن تطرا على العلاقات العربية العربية ، من ناحية ، وعلى العلاقات العربية الدولية ، من ناحية أخرى . بمعنى انها تستبعد من التصور مؤقتا اي سياسة عربية تعمل على إحداث تغيرات جذرية في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بالوطن العربي ، من اجل مواجهة جماعية للمشكلة الغذائية . وتستبعد التغيرات الاحتمالية في علاقة الوطن العربي في داخل النظام الاقتصادي الدولي التي قد تؤدي إلى أن يقوم فيه بدور مختلف على صعيد عملية الإنتاج والتجارة الدولية .

وما يدفع إلى استبعاد هذه التغيرات ، هو أن إدخالها يحدد آفاقا أخرى لرؤية الاقتصاديات العربية تخضع للفرضيات المختلفة التي يمكن تصورها ، وتؤدي بالتالي إلى نتائج تختلف بحسب نوع التغيرات التي قد تقع .

اي يدخل في إطار وضع مجموعة من « السيناريوهات » لآفاق نماذج تنموية مختلفة[1] .

ومن ناحية أخرى ، فإن الهدف الذي نسعى إليه باتباع منهجية تثبيت المتغيرات هو أن نرى بوضوح العواقب التي تنتج عنها في السنوات القادمة لو استمرت عملية الإنتاج خاضعة للشروط الاقتصادية والاجتماعية القائمة نفسها . ولرؤية الوضع الراهن لحالة الغذاء وتطوره الاحتمالي يلزم التعرض لمجموعة من الظروف الموضوعية في الوطن العربي وهي : 1 ـ الإنتاج الغذائي الراهن ، 2 ـ الواردات من السلع الغذائية ، 3 ـ الاكتفاء الغذائي الراهن ، 4 ـ الاحتياجات الغذائية المستقبلية ، 5 ـ الموارد المائية الراهنة والاحتمالية ، 6 ـ الاراضي المزروعة حاليا والأراضي القابلة للزراعة .

أولاً ـ الإنتاج الغذائي الراهن

عند التعرض للإنتاج الغذائي نلحظ وجود العديد من المؤشرات غير الإيجابية في الاقتصاديات العربية تعكس عدم قدرة الإنتاج المحلي على الوفاء بالطلب المتزايد للسكان من الإنتاج الغذائي من أصل نباتي ، ومن اصل حيواني على السواء ، مع تراوح في درجة هذا الوضع في كل منهما كما سنرى بعد قليل .

فالملاحظ بشكل عام هو وجود فجوة بين معدلات الإنتاج الغذائي ومعدلات الاستهلاك من المواد الغذائية . ولو أخذنا للمقارنة على هذا الواقع الفترتين (1978 ـ 1981) و (1982 ـ 1985) ، لتبين لنا أن إنتاج اللحوم ارتفع بنسبة 25٪ ، في الوقت الذي ارتفع فيه الطلب بنسبة 40٪ . وفيما يخص إنتاج البيض ، فإنه ارتفع بنسبة 42٪ ومنتجات الألبان بنسبة 9٪ ، في حين أن الطلب ارتفع بنسبة 47٪ و 14٪ لكل من البيض ومنتجات الألبان على التوالي .

أما داخل العلاقة بين الإنتاج من المنتجات الغذائية الزراعية والطلب عليها ، فنلمس انحدار معدل نمو الإنتاج الزراعي من 3،3٪ في الستينات إلى 2،5٪ في الفترة (1975 ـ 1985) ، وإلى 2٪ في الوقت الراهن ، ومن ناحية أخرى ، يسجل متوسط الطلب على الغذاء معدل تزايد سنوي يقدر بنسبة 5٪ لهذه الفترة الأخيرة[2] .

وتكشف أرقام تطور الإنتاج الغذائي من أصل نباتي تزايد الكميات المنتجة ، إلا أن الطلب عليها سجل ارتفاعا بمعدلات أكبر ، ويعكس هذا الوضع ملاحقة غير أكيدة لمواجهة الطلب . إذ نشهد ، على سبيل المثال أن

الإنتاج من الحبوب قد ارتفع بنسبة 1٪ فقط بينما كانت نسبة ارتفاع الطلب بنسبة 43٪ بين فترتي المقارنة .

ومن الهام ان نشير إلى أنه برغم ارتفاع الإنتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية ، فإن المساحات لم تتوسع إلا للقليل منها ، وحدث تراجع في المساحة المحصولية للمنتجات الغذائية الأساسية . وهذا التراجع في المساحة نشهده فيما يتعلق بالحبوب التي انخفضت المساحة المخصصة لها من 22797 الف هكتار للفترة الاولى إلى 22209 الف هكتار للفترة الثانية . وهو انخفاض يلحق إذن بكل من منتجات القمح والأرز والذرة الشامية إضافة إلى البقول .

ويؤدي هذا الوضع في الإنتاج الغذائي إلى تزايد الاعتماد على السوق الراسمالية الدولية من أجل توفير الطلب المتزايد من المنتجات الغذائية من الأصل النباتي والحيواني على السواء .

---

(1) أنظر في هذا الموضوع الدراسة التفصيلية التي قام بها : د. محمد دويدار ، محمد نور الدين ، سلوى العنتري ، غادة الحفناوي : **استراتيجية الاعتماد على الذات** ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1980 .

(2) BICHARA KHADER, AGRICULTURE DANS LE MONDE ARABE : UNE CALORIE SUR DEUX EST IMPORTEE, LES CAHIERS DE L'ORIENT, 1989, PREMIER TRIMESTRE , P. 121.

وصديق عبد المجيد صالح ، اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وأثرها على توفير الغذاء ، **عالم الفكر** ، المجلد 18 ، العدد 2 يوليو / اغسطس / سبتمبر 1987 ، الكويت ، ص 62 .

ثانياً ـ الإنتاج والواردات من المنتجات الغذائية

وقد سجلت تلك الفترة ارتفاعا كبيرا في متوسط الواردات حيث وصلت إلى 12٪ بالنسبة إلى اللحوم و10.5٪ بالنسبة إلى الحبوب ونحو 9٪ فيما يخص منتجات الألبان .

ومن الملاحظ أن متوسط النمو السنوي للطلب قد سجل فارقا كبيرا بالمقارنة بمتوسط نمو الإنتاج فيما يخص معظم المنتجات . بل أن هذا الفارق يبدو هائلا فيما يتعلق بالحبوب التي لم يسجل الإنتاج فيها إلا نموا سنويا قدره 0.3٪ فقط بين الفترتين ، في حين يسجل الطلب عليها نموا سنويا بمعدل قدره 5.3٪ . أما فيما يتعلق بكل من الأرز والشعير والزيوت والشحوم ، فسجلت معدلات نمو سنوي سالبة . والملاحظ ان الواردات

التي تسجل ارتفاعا هائلا في فترة المقارنة هي تلك الخاصة بكل من البقول (43٪) والشعير (35٪) .

ومن الضروري أن نشير إلى أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا في إنتاج الحبوب مثلما تظهره أرقام إنتاج 1986 التي بلغ فيها نحو 34 مليون طن ، وهو ما يشكل زيادة ملحوظة مقارنة بسنة 1985 التي كان الإنتاج فيها نحو 31 مليون طن[3] .

ولكن مما لا شك فيه أن هذه الزيادة وغيرها مما سجلته محاصيل ومنتجات أخرى ، لم تغير من الوضع العام للغذاء في العالم العربي طوال السنوات الأخيرة . وقد ترتب على الارتفاع المستمر في الواردات تزايد في العجز التجاري ، والضغوط على موازين المدفوعات العربية . إذ بلغت قيمة واردات العالم العربي من المنتجات الغذائية لعام 1984 نحو 26.26 مليار دولار (أي 10٪ من إجمالي الواردات العالمية) ، وبلغ العجز التجاري لهذه السنة نفسها نحو 21.6 مليار دولار[4] .

ثالثاً ـ الاكتفاء الذاتي الغذائي الراهن

أدى هذا التفاوت الناتج عن عدم ملاحقة معدل نمو الإنتاج لتزايد ارتفاع الطلب إلى اتساع ما يسمى بالفجوة الغذائية ، خاصة في ظل ظرف سكاني يسجل استمرار نمو بمعدلات مرتفعة نسبيا .

ففي دراسة هامة أصدرتها منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 1981 ، تم تصنيف عدد من البلدان العربية في شريحة البلدان المستوردة لمعظم حاجاتها من الحبوب لفترة 1975 ـ 1979 . وهذه البلدان هي : موريتانيا والصومال ومصر والسودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي[5] . وفي عقد الثمانينات أصبحت بلدان عربية أخرى تدخل في هذه الشريحة مثل الجزائر .

وهذا يقودنا إلى القول بأن الإنتاج المحلي لمعظم البلدان العربية من المواد الغذائية لا يسد حاجة سكانها . بقول آخر ، هي لا تتمكن من تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي معقولة . فالغالبية من الأقطار العربية تحقق أقل من 50٪ من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالإنتاج من الحبوب . والبلدان التي تخرج عن هذا الوضع ، هي كل من تونس وسورية والسودان والمغرب والصومال . (الجدول رقم ـ 1 ـ) .

والجدير بالإشارة أن إنتاج العالم العربي من الحبوب لا يكفي إلا نحو 41٪ من السكان فقط ، في الوقت الراهن ، في حين يكفي الإنتاج من اللحوم لإطعام نحو 82٪ من السكان .

وتتناقص نسب الاكتفاء الذاتي من كل المنتجات الغذائية سواء كانت من أصل نباتي أو من أصل حيواني بشكل سريع . فبين الفترة (1978 ـ 1981) و (1982 ـ 1985) لم يتحقق ثبات في نسب الاكتفاء الذاتي

---

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1987 ، ص 43 .

(4) BICHARA KHADER المرجع السابق ذكره ، ص 123 .

(5) FAO, AGRICULTURE HORIZON 2000, ROME, 1981, TABLEAU I a 3.

إلا فيما يخص الفاكهة والخضر التي ظلت عند 95٪ من الاكتفاء الذاتي ، بينما شهدت الحبوب هبوطا قدره 18٪ وهي نفس نسبة هبوط الاكتفاء الذاتي من اللحوم ، بينما هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي من البقول بنسبة 20٪ ومثلها تقريبا الزيوت والشحوم ، بينما هبط الاكتفاء الذاتي من الشعير بنسبة 48٪ .

ويمكن التعبير عن هذا العجز في الاكتفاء الذاتي كميا فيما يخص الإنتاج الغذائي من أصل نباتي ، بالفجوة بين المساحة المخصصة حاليا لإنتاج المحاصيل الغذائية والمساحة التي يجب تخصيصها لهذه المحاصيل لكي يتحقق بالفعل الاكتفاء الذاتي الكامل منها . فبإجراء عملية حسابية بسيطة ، يمكن تقدير هذه المساحة ، وذلك بقسمة الطلب الفعلي (صافي الواردات إضافة إلى الإنتاج المحلي) على إنتاجية الهكتار بالنسبة إلى كل محصول ، بفرض ثبات الأخيرة .

ونستنتج من هذه العملية الحسابية أن المساحة المحصولية المخصصة في الوطن العربي من أجل إنتاج هذه المحاصيل الغذائية لا تشكل إلا 39٪ فقط من المساحة اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب بكل أصنافها .

ونلحظ أن هذا العجز هو أكثر ما يكون تفاوتا فيما يخص كلا من الشعير الذي لا يُزرع إلا في مساحة تشكل 34٪ تقريبا من المساحة اللازمة وكذلك القمح الذي لا تشغل رقعته المحصولية إلا نحو 38٪ فقط من المساحة اللازمة ... الزيتية فهي ... نسبة 49٪ والأرز 57٪ والبقول 77٪

اللازمة . أما الذرة الشامية فيخصها نسبة 49٪ والأرز 57٪ والبقول 77٪ .

رابعاً ــ الاحتياجات الغذائية المستقبلية

يثير هذا الوضع التساؤل الذي سبق طرحه حول مستقبل الغذاء في الوطن العربي ، والصورة التي يمكن أن نراها بعد سنوات قليلة من آخر هذا القرن وبدايات القرن المقبل . ويصبح لهذا السؤال أهمية خاصة في ضوء التوقعات المقلقة حول ارتفاع عدد سكان الوطن العربي من نحو 193 مليون نسمة في عام 1985 إلى 289 مليون نسمة عام 2000 ، بل إلى نحو 300 مليون في بعض التقديرات .

ومع وجود هذا العدد الهائل من السكان سوف تتم مواجهة لها سمة الخطورة ، وينبغي الوعي بها منذ الآن ، لكي يتم الإعداد لها بشكل سريع . ويمكن لنا أن نرى حجم المشكلة المقبلة إذا قمنا بعملية تقدير للطلب الاحتمالي على الغذاء مع بداية القرن المقبل وتقدير مساحة الأرض اللازمة لتوفير الإنتاج الغذائي من أصل نباتي .

فمع تطبيق فرضية استمرار نصيب الفرد ثابتا من المنتجات الغذائية من أصل حيواني ، نرى أن الطلب عليها يتزايد بشكل كبير مع نهاية القرن . ففي حين أن الإنتاج من اللحوم في الوطن العربي قد بلغ عام 1985 نحو 3315 ألف طن ، فإنه من المتوقع أن يصل إلى 4266 ألف طن مع آخر القرن ، وهو ما يكشف استمرار الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب الاحتمالي . (الجدول رقم ــ 2 ــ) .

وبتطبيق الفرضية ذاتها على الإنتاج الغذائي من أصل نباتي ، أي ثبات نصيب الفرد من المواد الغذائية مقاسة كميا بناء على أرقام 1985 ، وكذلك بافتراض ثبات إنتاجية الهكتار من المحاصيل المختلفة ، يمكننا التوصل إلى تحديد كمية هذا الطلب الاحتمالي ومساحة الأراضي اللازمة لتوفيره . فطبقا لمعطيات (الجدول رقم ــ 3 ــ) يمكن أن نستخلص الآتي :

1 ــ ارتفاع الطلب الاحتمالي من الحبوب بنحو 50٪ بالمقارنة بالطلب الراهن وبنسبة 265٪ بالمقارنة بالإنتاج الراهن من الحبوب في الوطن العربي .

2 ــ تزيد المساحة الضرورية لتوفير الطلب الاحتمالي لعام 2000 على المساحة المنزرعة حاليا بالحبوب بنحو

3.4 مرة . إذ يقدر أن يستلزم بلوغ هذا الهدف زراعة نحو 84765 الف هكتار مقابل 25084 الف هكتار

كمتوسط للفترة 1982 ـ 1985 مخصصة لزراعة الحبوب في الوطن العربي . هذا مع ضرورة الوعي بأن إجمالي المساحة الإنتاجية المتوقعة عام 2000 لا يتجاوز 55 مليون هكتار من أصل 69 مليون هكتار أراضي زراعية ، ويتوقع أن تشغل الحبوب نحو 30.7 مليون هكتار فقط مع أخر القرن ، وأن يصل الإنتاج منها نحو 53.1 مليون طن ، أي أقل من الطلب الراهن من الحبوب .

3 ـ في داخل شرائح المحاصيل المكونة للإنتاج من الحبوب ، يلزم زيادة مساحة القمح بنسبة 297٪ ، والأرز بنسبة 305٪ ، والشعير بنسبة 344٪ بينما الذرة الشامية تتطلب زيادة قدرها 59٪ والبقول بنسبة 93٪ فقط .

هذه الصورة التي تعكس الحاجة إلى القيام بجهد كبير من أجل التوصل إلى تأمين الغذاء محليا تستدعي أن نلقي نظرة على الشروط المادية التي توضح مدى الإمكانيات المتاحة والاحتمالية في الوطن العربي ، اي مدى توفر الموارد المادية التي تشكل ضروريات كل عمل من اجل هذه المواجهة .

2 ـ تزيد المساحة الضرورية لتوفير الطلب الاحتمالي لعام 2000 على المساحة المنزرعة حاليا بالحبوب بنحو 3.4 مرة . إذ يقدر أن يستلزم بلوغ هذا الهدف زراعة نحو 84765 الف هكتار مقابل 25084 الف هكتار كمتوسط للفترة 1982 ـ 1985 مخصصة لزراعة الحبوب في الوطن العربي . هذا مع ضرورة الوعي بأن إجمالي المساحة الإنتاجية المتوقعة عام 2000 لا يتجاوز 55 مليون هكتار من أصل 69 مليون هكتار أراضي زراعية ، ويتوقع أن تشغل الحبوب نحو 30.7 مليون هكتار فقط مع أخر القرن ، وأن يصل الإنتاج منها نحو 53.1 مليون طن ، أي أقل من الطلب الراهن من الحبوب .

3 ـ في داخل شرائح المحاصيل المكونة للإنتاج من الحبوب ، يلزم زيادة مساحة القمح بنسبة 297٪ ، والأرز بنسبة 305٪ ، والشعير بنسبة 344٪ بينما الذرة الشامية تتطلب زيادة قدرها 59٪ والبقول بنسبة 93٪ فقط .

هذه الصورة التي تعكس الحاجة إلى القيام بجهد كبير من اجل التوصل إلى تأمين الغذاء محليا تستدعي أن نلقي نظرة على الشروط المادية التي توضح مدى الإمكانيات المتاحة والاحتمالية في الوطن العربي ، أي مدى توفر الموارد المادية التي تشكل ضروريات كل عمل من أجل هذه المواجهة .

خامساً ـ الموارد المائية الراهنة والاحتمالية

تعتبر قدرة الإنسان الخلاقة هي الحاسمة في مسألة مواجهة الطبيعة ، وهذا ما يثبته تاريخ الإنسان منذ القدم ؛ فقدرته على السيطرة على الطبيعة تتزايد مع التقدم العلمي والتكنيكي وتراكم معرفته وخبرته . ولن نتوقف عند هذه العبارة لنثبتها عبر تاريخ الإنسان ، ولكننا نتوقف عند التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن ، وتلك التي سوف تواجهه في السنوات المقبلة .

وفيما يخص مسألة الزراعة، تعتبر الموارد المائية حاسمة بالنسبة إلى كل المجتمعات التي لا تتوفر فيها المياه بقدر كاف ومستديم ومنتظم . ويتسم الوضع في الوطن العربي بدرجة كبيرة من التنوع بصدد هذه المسألة ، وهو ما تعكسه الأوضاع الراهنة للزراعة العربية والتوقعات الخاصة بالسنوات المقبلة .

وتظهر الأرقام الخاصة بتقدير كميات الموارد المائية في الوطن العربي أن معظم هذه الموارد هي موارد سطحية يتسم توزيعها بالتباين، حيث يظهر تركزها في الإقليم الأوسط (مصر والسودان والصومال وجيبوتي) الذي يوجد به القدر الأكبر من صافي الموارد من المياه السطحية والجوفية ، ويليه في الأهمية المشرق العربي (سورية والعراق والأردن ولبنان وفلسطين) ثم المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) (الجدولان ـ 4 ـ و ـ 5 ـ) .

ويتضح من الجدولين السابقين أن المستغل حاليا من الموارد المائية يتجاوز بقليل 50٪ من إجمالي صافي الموارد المتوفرة في العالم العربي ، أي نحو 175 مليار متر مكعب من 349 مليار متر مكعب .

ولكن في ظل استراتيجية ترمي إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي الكامل ، يتبين وجود عجز بالموارد المائية ؛ إذ تتزايد هذه الاحتياجات مع أوائل القرن المقبل بصورة كبيرة مقارنة بالوضع الراهن . حيث يرتفع الطلب على

المياه لتأمين 50٪ فقط من الاكتفاء الغذائي إلى 220 مليار متر مكعب من المياه عام 2000 ، في حين أن هذه الكمية تصبح نحو 354 مليار متر مكعب في حالة تأمين 100٪ من الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

وفي ظل هذا الهدف الأخير ، سيكون هناك عجز في المياه يقدر بنحو 5 مليار متر مكعب ، ويصبح العجز نحو 34،5 مليار متر مكعب عام 2010 ونحو 60 مليار متر مكعب عام 2020 و 87 مليار متر مكعب عام 2030 .

وتلزم الإشارة إلى استحالة قياس استخدام المياه بشكل إنتاجي إلى إجمالي مجموع الموارد المائية ، إذ يتحتم أن تظل نسبة كبيرة من هذه المياه مختزنة كاحتياطي ، ومن أجل حركة الملاحة وغيرها ، وبالتالي فهي مقاربة لإعطاء صورة نسبية عن كميات العجز .

ذلك يعني أن كميات المياه المتاحة حاليا في الوطن العربي لا تضمن بلوغ هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي التام ، في ظل نمط الاستخدام الراهن ، لأقطار الوطن العربي ككل ، في حين أن الوضع يختلف إذا نظرنا إلى إمكانيات كل منطقة إقليمية على حدة .

ومن ناحية أخرى ، تتفاوت احتياجات كل منطقة من الموارد المائية لكي تؤمن الاكتفاء الغذائي الكامل ، وهو في الكثير من الأحيان موقف يصطدم بعدم توفر هذه الموارد اللازمة .

سادساً ـ الأراضي الزراعية المتوفرة والاحتمالية

من المعروف أن المساحة الإجمالية للوطن العربي تقدر بنحو 1.4 مليار هكتار ، وأن مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 197 مليون هكتار (وتتضمن الأراضي المستغلة وغير المستغلة) . أما مساحة الأراضي المنزرعة فتقدر بنحو 55 مليون هكتار ، منها نحو 42.5 مليون هكتار تشكل الأراضي المنتجة فعليا . أي أن الأراضي المنتجة لا تشكل إلا 21.6٪ من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي .

وبالنظر إلى كل قطر عربي على حدة ، نجد أن الإمكانات الاحتمالية تختلف بين قطر وآخر على صعيد العديد من المستويات : 1 ــ فيما يتعلق بمساحة الأراضي المنزرعة بالنسبة إلى المساحة الكلية لكل قطر ، 2 ــ تتباين العلاقة بين الموارد المائية والأرض القابلة للزراعة ، 3 ــ فيما يتعلق بالعلاقة بين كل من الموارد المادية من

ناحية والسكان من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، من الواضح ان نسبة ضئيلة من سكان الوطن العربي سوف يتوفر لهم الطعام في أوائل القرن المقبل ، وذلك في ظل أفضل استخدام للتربية الزراعية المتوفرة والاحتمالية . إذ سوف تظل أغلبية الأقطار العربية غير قادرة على توفير الطعام لكل السكان .

وهذه النتيجة لا تتوصل إليها المقدمات التي تقدمنا بها فقط في هذه الدراسة ، ولكن قد توصلت إليها منذ سنوات دراسات عديدة ، ومنها نذكر بشكل خاص دراسة تفصيلية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . والنتيجة التي قدمتها هذه المنظمة يلخصها الجدول رقم ــ 6 ــ .

ففيما يتعلق بقراءة هذا الجدول يجب ملاحظة ان هناك ثلاثة مستويات لاستخدام التربة يتم بناء عليها تصور علاقتها بما يمكن أن توفره من غذاء للسكان مع بداية القرن المقبل :

1 ــ مستوى عادي باللجوء إلى الزراعة التقليدية في البلدان المتخلفة بعدم استعمال المخصبات والمبيدات الحشرية والمحافظة على خصوبة التربة من التدهور بالأساليب البسيطة .

2 ــ مستوى وسيط يستند إلى استخدام المخصبات والبذور المنتقاة ، والمحافظة على التربة بأسلوب يعتمد على زراعة نصف المساحة بالخضروات والنصف الآخر بالمحاصيل الإنتاجية .

3 ــ مستوى الاستغلال المرتفع بالاعتماد على كل المدخلات الكيمياوية والمخصبات والبذور المحسنة والمحافظة إلى أقصى درجة على خصوبة التربة من التدهور .

وبنا على هذه المستويات الثلاثة من الاستغلال وتطبيقها على الدول العربية ، يتضح أن بعضها يتمكن من توفير الغذاء لنسبة كبيرة من سكانها بالاستناد إلى استخدام للتربة طبقا للمستوى الاول ، وهي كل من تونس والمغرب . وأن كلا من الجزائر والعراق وسورية تتوصل إلى توفير الغذاء لنسب من السكان هي 33٪ و 38٪ و 61٪ على التوالي باستخدام المستوى الثاني من الاستغلال ، في حين أن سائر الدول العربية الأخرى لا

تتوصل إلى النتيجة نفسها برغم تطبيقها أعلى درجة من مستويات الاستغلال والمحافظة على التربة .

وأخيرا ، فإن التوقعات التي تعطيها المنظمات الدولية المتخصصة في مسألة الأغذية والزراعة تكشف عن نظرة متشائمة بصدد قدرة العديد من الدول العربية على مواجهة مشكلة توفير الغذاء محليا . والجدول رقم ــ 7 ــ يكشف بشكل كمي العجز الذي سيواجهه العالم العربي من الحبوب . ومن هذا الجدول ، نرى أن أكثر المناطق التي سوف تواجه عجزا هي منطقة المغرب ثم شمال شرق إفريقيا والنيل ، ويتلوها غرب آسيا ثم شبه الجزيرة العربية . ويقدر العجز من الحبوب بالنسبة إلى الوطن العربي ككل ، عام 2000 ، بنحو 35 مليون طن .

وبناء على إحدى الدراسات الهامة حول « استراتيجية الاعتماد على الذات » للاقتصاديات العربية ، تم التوصل إلى أن الفجوة من الحبوب ستصل عام 2000 إلى 32549 ألف طن وأن الفجوة من الخضر والفواكه ستصل إلى 17787 ألف طن ، وذلك في ظل فرضية تنمية تحقق الاستهلاك لنسبة 100٪ من الحاجات الأساسية ، وبفرض ثبات المساحة وإنتاجية الهكتار[6] .

وجدير بالذكر أن هناك العديد من التقديرات الأخرى ، تدور حول أرقام أكثر « تفاؤلا » إذ يصل العجز من وجهة نظر جامعة الدول العرية إلى نحو 25 مليون طن . وأيا كان الرقم الذي يدور حول هذه الحدود ، فإنها تعني بشكل مؤكد أن العديد من البلدان العربية ستواجه مشاكل شديدة الحرج في تقديم الطعام لشعوبها .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الصعوبات تأخذ بعدا أكثر حدة إذا تم تناول الأقطار العربية اعتبارا من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي بكل منها ، وبالتالي تباين مستويات المعيشة بين أقطار الوطن العربي . وكذلك بإدخال التباين بينها بشأن حجم الموارد الطبيعية والأهمية التي يشغلها القطاع الزراعي في كل من هذه الأقطار ، إضافة إلى حجم الديون الخارجية لكل قطر .

وعلى هذا النحو يتبين لنا أن القضية في جوهرها لا تتوقف على مجرد زراعة الأرض كما استمر الإنسان يزرعها طوال قرون طويلة ، وإنما تتطلب مواجهة كيفية مختلفة تستند إلى التطورات العلمية والتكنولوجية التي أحرز فيها المجتمع الإنساني العالمي تقدما هائلا . فهذا يمثل من ناحية ضرورة لتقدير حاجات المجتمع ، ومن

ناحية أخرى الكيفية التي يمكن بها التحكم بأسلوب أكثر رشادة بالموارد واستغلالها ، خاصة الموارد التي يطلق عليها أنها محدودة أو غير متجددة ، وأخيرا توجيه عملية الإنتاج من أجل التحكم في هذه العملية

---

(6) د. محمد دويدار ... ، المرجع السابق ذكره ، ص ص 222 ــ 240 .

خاتمة

وحتى لا ننهي هذه الدراسة بصورة يلوح معها التشاؤم هو الغالب ، نتصور انه ما زال أمام الأمة العربية طريق يمكن أن يجعلها تواجه مشكلة الغذاء بشكل يحمل الكثير من الأمل . فلا شك ان هذا الوضع الحرج يرجع إلى عوامل كثيرة يتعلق جانب منها بالسياسات الزراعية نفسها ، وغيرها ، ويمكن ان نلفت النظر إلى الأمور التالية :

1 ــ قضية الاستثمارات ، حيث تتطلب زيادة كبيرة لكي يتم تحقيق تطوير كيفي للقطاع الزراعي . أي تحقيق التوسع في الرقعة الزراعية بشكل كيفي بإنجاز توسع أفقي وراسي على السواء . وبالتالي الوصول بالإنتاجية إلى مستويات معقولة مقارنة بما يتحقق في اقتصاديات أخرى .

2 ــ إحداث تغيرات جوهرية في الدورات الزراعية في البلدان التي تعتمد على الري الدائم .

3 ــ إحداث تغيرات في نوعية المحاصيل بما يلتقي مع احتياجات الطلب الداخلي أساسا .

4 ــ التوصل إلى استخدام رشيد وعلمي للموارد المائية .

5 ــ الاستخدام الأمثل للقوة العاملة العربية لمواجهة تفجر مشكلة سكانية .

6 ــ التوصل إلى سياسة عربية غذائية مشتركة .

7 ــ تطوير الصناعات الغذائية العربية المشتركة .

8 ــ تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي .

9 ــ إنجاز تطور عربي صناعي مشترك .

10 ـ إعادة ترتيب دور الاقتصاد العربي داخل النظام الاقتصادي الدولي .

وتلك القضايا وغيرها تخرج عن حدود هذه الدراسة ، ونترك التعرض لها في دراسة وافية حول التنمية المستقلة في إطار التكامل الاقتصادي العربي . ولكننا يمكن أن نقول باختصار إن الأساس المادي لتطوير زراعي عربي مشترك موجود بالفعل ، وهناك العديد من الدراسات التي تبرهن على ذلك .

وسوف نتطرق إلى بعض العناصر السابقة لرؤية مدى هذه الإمكانية حتى لا يظل الكلام متوقفا عند مستواه النظري .

1 ـ الموارد العربية المالية متوفرة ، وما يلزم هو إعادة توجيهها للاستثمار في القطاع الزراعي وغيره ، وهو ما يستلزم دون شك إعادة النظر في سياسة الاستثمارات العربية في الخارج ، وأن يتم تفضيل إعادة جزء من الأموال العربية بالخارج وتوجيهها إلى الاستثمارات العربية المشتركة . فمن المعروف أن الاقتصاد الدولي مدين للاقتصاد العربي ، برغم الديون العربية . فالديون العربية تصل إلى نحو 120 مليار دولار في حين أن رأس المال العربي المستثمر بالخارج يقدر بخمسة أضعاف هذه الديون على الأقل .

2 ـ توجد في البلدان العربية مجتمعة القوة العاملة الفعلية الضرورية لإنجاز تطوير اقتصادي زراعي عربي دون أدنى شك . وإعادة توزيع هذه القوة العاملة لإنجاز مشروع زراعي عربي مشترك سوف يضع حداً من ناحية لظهور مجاعة احتمالية في العديد من الأقطار التي لا تتمتع بثروة طبيعية كافية ، ولكن تتوفر بها طاقات سكانية كافية للاستخدام ، حيث تتوفر هذه الموارد الطبيعية في أقطار أخرى .

3 ـ أما بشأن الموارد المادية ، فالأرقام التي أوردناها بشأن الأراضي الزراعية الراهنة والاحتمالية ، وكذلك بشأن الموارد المائية المتوفرة ، تثبت هذا الأمر . فمن ناحية لا تستخدم البلاد العربية في مجملها إلا نسبة ضئيلة من الأراضي القابلة للزراعة ، وبالتالي يتوفر لها مجتمعة نحو 78٪ من الأراضي القابلة للزراعة رهن الاستغلال . وبالتالي ، فالعجز الذي تعاني منه بعض الأقطار فيما يتعلق بالأراضي يمكن تعويضه إذا تم استغلال الأراضي في أقطار عربية أخرى عبر سياسة تنموية مشتركة . هذا دون التعرض لإمكانية زراعة الأراضي الصحراوية بأنواع معينة من المحاصيل الغذائية التي لا تتطلب أراضي جيدة الخصوبة .

اي يدخل في إطار وضع مجموعة من « السيناريوهات » لآفاق نماذج تنموية مختلفة[1] .

ومن ناحية أخرى ، فإن الهدف الذي نسعى إليه باتباع منهجية تثبيت المتغيرات هو أن نرى بوضوح العواقب التي تنتج عنها في السنوات القادمة لو استمرت عملية الإنتاج خاضعة للشروط الاقتصادية والاجتماعية القائمة نفسها . ولرؤية الوضع الراهن لحالة الغذاء وتطوره الاحتمالي يلزم التعرض لمجموعة من الظروف الموضوعية في الوطن العربي وهي : 1 ــ الإنتاج الغذائي الراهن ، 2 ــ الواردات من السلع الغذائية ، 3 ــ الاكتفاء الغذائي الراهن ، 4 ــ الاحتياجات الغذائية المستقبلية ، 5 ــ الموارد المائية الراهنة والاحتمالية ، 6 ــ الاراضي المزروعة حاليا والأراضي القابلة للزراعة .

أولاً ــ الإنتاج الغذائي الراهن

عند التعرض للإنتاج الغذائي نلحظ وجود العديد من المؤشرات غير الايجابية في الاقتصاديات العربية تعكس عدم قدرة الإنتاج المحلي على الوفاء بالطلب المتزايد للسكان من الإنتاج الغذائي من اصل نباتي ، ومن اصل حيواني على السواء ، مع تراوح في درجة هذا الوضع في كل منهما كما سنرى بعد قليل .

فالملاحظ بشكل عام هو وجود فجوة بين معدلات الإنتاج الغذائي ومعدلات الاستهلاك من المواد الغذائية . ولو أخذنا للمقارنة على هذا الواقع الفترتين (1978 ــ 1981) و (1982 ــ 1985) ، لتبين لنا أن إنتاج اللحوم ارتفع بنسبة 25٪ ، في الوقت الذي ارتفع فيه الطلب بنسبة 40٪ . وفيما يخص إنتاج البيض ، فإنه ارتفع بنسبة 42٪ ومنتجات الألبان بنسبة 9٪ ، في حين أن الطلب ارتفع بنسبة 47٪ و 14٪ لكل من البيض ومنتجات الألبان على التوالي .

أما داخل العلاقة بين الإنتاج من المنتجات الغذائية الزراعية والطلب عليها ، فنلمس انحدار معدل نمو الإنتاج الزراعي من 3،3٪ في الستينات إلى 2،5٪ في الفترة (1975 ــ 1985) ، وإلى 2٪ في الوقت الراهن ، ومن ناحية أخرى ، يسجل متوسط الطلب على الغذاء معدل تزايد سنوي يقدر بنسبة 5٪ لهذه الفترة الأخيرة[2] .

وتكشف أرقام تطور الإنتاج الغذائي من أصل نباتي تزايد الكميات المنتجة ، إلا أن الطلب عليها سجل ارتفاعا بمعدلات أكبر ، ويعكس هذا الوضع ملاحقة غير أكيدة لمواجهة الطلب . إذ نشهد ، على سبيل المثال أن الإنتاج من الحبوب قد ارتفع بنسبة 1٪ فقط بينما كانت نسبة ارتفاع الطلب بنسبة 43٪ بين فترتي المقارنة .

ومن الهام أن نشير إلى أنه برغم ارتفاع الإنتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية ، فإن المساحات لم تتوسع إلا للقليل منها ، وحدث تراجع في المساحة المحصولية للمنتجات الغذائية الأساسية . وهذا التراجع في المساحة نشهده فيما يتعلق بالحبوب التي انخفضت المساحة المخصصة لها من 22797 الف هكتار للفترة الأولى إلى 22209 الف هكتار للفترة الثانية . وهو انخفاض يلحق إذن بكل من منتجات القمح والأرز والذرة الشامية إضافة إلى البقول .

ويؤدي هذا الوضع في الإنتاج الغذائي إلى تزايد الاعتماد على السوق الراسمالية الدولية من أجل توفير الطلب المتزايد من المنتجات الغذائية من الأصل النباتي والحيواني على السواء .

---

(1) أنظر في هذا الموضوع الدراسة التفصيلية التي قام بها : د. محمد دويدار ، محمد نور الدين ، سلوى العنتري ، غادة الحفناوي : **استراتيجية الاعتماد على الذات** ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1980 .

(2) BICHARA KHADER, AGRICULTURE DANS LE MONDE ARABE : UNE CALORIE SUR DEUX EST IMPORTEE, LES CAHIERS DE L'ORIENT, 1989, PREMIER TRIMESTRE , P. 121.

وصديق عبد المجيد صالح ، اقتصاديات الزراعة في الاقطار العربية وأثرها على توفير الغذاء ، **عالم الفكر** ، المجلد 18 ، العدد 2 يوليو / اغسطس / سبتمبر 1987 ، الكويت ، ص 62 .

والشيء ذاته يمكن قوله فيما يتعلق بالموارد المائية ، ففي العديد من المناطق العربية لا يتم استخدام إلا نسبة ضئيلة للغاية من الموارد المائية المتاحة والاحتمالية . وكذلك تعتبر كميات هذه المياه أكثر من الاحتياجات اللازمة لتوفير الغذاء لسكانها ، أي يظل بها نسبة من الفائض يمكن الاستفادة منه لتوفير احتياجات أقاليم أخرى . وهذا يمكن إدراكه من الكميات الهائلة من التبذير في الري وفي فقدان المياه بالاستخدامات الأخرى غير الرشيدة .

ولذلك ، فإن المسألة الحاسمة في تصورنا بشأن التكامل الزراعي العربي تأخذ معناها الأساسي من فكرة

أساسية ، وهي الضرورة القصوى لترشيد استخدام الموارد المائية الراهنة ، وكذلك ضرورة الاستخدام المكثف والرشيد للموارد المائية الجوفية بطرق الري الحديثة . فهذه الفكرة تعني من ناحية الاستخدام العلمي للمياه بتغيير أساليب الري ، وهو ما سوف يؤدي إلى التقليل إلى أقصى حد ممكن من الفاقد الذي يضيع في التبخر والرشح والمحمول ، وغير ذلك ، ومن ناحية أخرى استخدام أساليب اخرى حديثة في الري عن طريق الرش والتنقيط ، وهو ما يضمن توفير كميات هائلة من الموارد المائية .

فمن المعروف أن الاستخدام الأمثل للموارد وللقوة العاملة سوف يقضي من ناحية على كل تبذير في هذه الموارد ، ويستوعب القوة العاملة من ناحية اخرى وتتمكن الأمة العربية حينئذ من استخدامها بطاقتها الإنتاجية الكاملة . وستكون النتيجة الطبيعية لهذه السياسة المشتركة ، وضع نهاية لمشاكل الفائض السكاني التي تتعرض لها بعض الأقطار في الوقت الراهن ، وتلك التي يمكن أن تحدث لبعض الأقطار في السنوات المقبلة .

ومن الطبيعي أن تكون أي سياسة عربية مشتركة بشأن هذه السياسة الجديدة هي الحاسمة في إحداث تغيير جذري بالقطاع الزراعي العربي ، ذلك نظرا إلى الإمكانيات المالية التي تتمتع بها بعض الأقطار العربية ، والتي يمكن أن تسهم في اقتسام الاستثمارات التي سوف يتم توجيهها لهذا المجال لصالح المجموعة العربية كلها . ناهيك عن تكامل صناعي عربي يتكامل بدوره من التكامل الزراعي ، بحيث يحدث نوع من تقسيم العمل بين الأقطار العربية ، كل حسب موارده الطبيعية أو المالية او السكانية .

الجدول رقم ـ 1 ـ

نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي الراهن من الحبوب

البلد	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪	البلد	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪

الاردن	10	اليمن الشمالي	37
عمان	10	مصر	45
الإمارات العربية	10	الصومال	52
موريتانيا	20	المغرب	65
اليمن الجنوبي	23	السودان	68
السعودية	30	سورية	70
الجزائر	33	تونس	70

المصدر : BICHARA KHADER, OP. CIT. P. 136.

جدول رقم ـ 2 ـ
الطلب الاحتمالي من المنتجات الغذائية من أصل حيواني عام 2000

المنتج	الطلب الحالي الف طن (1)	نصيب الفرد كجم (2)	الطلب الاحتمالي عام 2000 (الف طن) (3)
زيوت وشحوم	2645	18	3953
اللحوم	4106	21	6137
البيض	787	4	1176
منتجات الالبان	11366	59	16987
(اللبن)	10417	54	15569
(زبد وجبن)	949	5	1418

ملاحظات :

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986 ، ص 251 .
(2) تم حساب نصيب الفرد بقسمة الطلب الحالي على عدد السكان عام 1985 .
(3) الطلب الاحتمالي تم حسابه بضرب نصيب الفرد (بافتراض ثباته) في عدد سكان الوطن العربي عام 2000 .

جدول رقم ــ 3 ــ
توقعات الطلب على المنتجات الغذائية من اصل نباتي والأراضي المحصولية اللازمة لتوفيرها عام 2000

المنتج	الطلب الراهن الف طن (1)	نصيب الفرد 1985 كجم (2)	الطلب عام 2000 الف طن (3)	المساحة اللازمة عام 2000 الف هكتار (4)
الحبوب	61253	317	91546	84765
(القمح)	26146	135	39077	32395
(الأرز)	4421	23	6607	1278
(الشعير)	12757	66	19066	4536
(ذرة شامية)	8650	45	12978	9376
(ذرة بيضاء)	3764	19	5625	2539
البقول	1529	8	2885	

ملاحظات :
(1) نصيب الفرد من المنتجات الغذائية عام 1985 تم التوصل إليه بقسمة الطلب الراهن على عدد سكان الوطن العربي نفس العام والمقدر بنحو 193045 الف نسمة .
(2) الطلب عام 2000 تم التوصل إليه بضرب نصيب الفرد عام 1985 (بافتراض ثباته) في عدد السكان الاحتمالي للوطن [illegible] 2000 [illegible] 288516 [illegible]

العربي عام 2000 والمقدر أن يصل إلى 288516 ألف نسمة .

(3) المساحة اللازمة لتوفير الطلب عام 2000 تم التوصل إليها بقسمة هذا الطلب الاحتمالي على إنتاجية الهكتار لكل منتج زراعي بافتراض ثبات هذه الإنتاجية عند أرقام 1985 .

جدول رقم ـ 4 ـ
الموارد المائية السطحية في الوطن العربي (مليار متر مكعب)

الإقليم	تصريف داخلي م م 3	تصريف خارج الحدود	من المجموع مليار متر 3	المحمول والفاقد بالتبخر	الإجمالي الصافي مليار م3	المستغل حاليا مليار م3
مصر ، السودان ، الصومال ، جيبوتي	86	75	161		131	78
سورية ، العراق ، الأردن ، لبنان ، فلسطين	45	81[1]	126		112	52
المغرب العربي	51	5	56		45	10
شبه الجزيرة العربية	9[2]	ــ	9			
إجمالي الموارد السطحية	191	161	352	55	297	142

(1) يعتمد الإيراد على تقسيم إيراد نهر دجلة والفرات بتوقيع اتفاقية بين تركيا وسورية والعراق .

(2) معظم تصريف شبه الجزيرة العربية من الأودية الموسمية .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986 ، ص 283 .

جدول رقم ـ 5 ـ
الموارد المائية الجوفية في الوطن العربي
(مليار متر مكعب)

	المستغل حاليا	التغذية السنوية	المخزون	الإجمالي الصافي	نسبة التغذية
مصر ، السودان ، الصومال ، جيبوتي	1.7	8.7	6042	9	0.014
سورية ، العراق ، الأردن ، لبنان ، فلسطين	4.8	8.5	110	9	7.72
المغرب العربي	10.1	19.9	7800	20	0.26
شبه الجزيرة العربية	6.0	4.7	362	5	1.3
إجمالي الموارد	23.0	42.0	1431.4	44	9.32

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986 ، ص 283 .

الجدول رقم ـ 6 ـ
نسبة السكان الذين يمكن للإنتاج المحلي من الغذاء إطعامهم في الوطن العربي عام 2000

البلد	٪ السكان الممكن اطعامهم عام 2000	البلد	٪ السكان الممكن اطعامهم عام 2000

الأردن	33	الكويت	صفر
موريتانيا	46	لبنان	23
المغرب	78	عمان	صفر
الصومال	34	السعودية	17
تونس	70	سورية	60
البحرين	صفر	الامارات	8
العراق	38	اليمن (ش)	35
الأردن	16	اليمن (ج)	30
		قطر	صفر

المصدر : Paul Harrison, NOUVEAU CADRE DE L'EQUATION SECURITE ALIMENTAIRE, IN : CERES, No. 98, MARS-AVRIL 1984 PP. 30-31. PARIS.

جدول رقم ـ 7 ـ
ميزان الحبوب الصافي للوطن العربي
(بملايين الاطنان)

	1974 ـ 1976	1990	2000
الجزائر ، موريتانيا ، المغرب ، تونس	3.4-	7.7-	13.7-
ليبيا ، مصر ، السدان ، الصومال	4.0-	6.3-	9.1-
الأردن ، لبنان ، سورية	1.0-	2.9-	6.9-

العراق ، المملكة العربية السعودية ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي	1.8-	3.4-	5.1-
إجمالي العجز	10.2-	20.3-	34.8

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، الزراعة عام 2000 وانعكاساتها على اقليم الرق الادنى وشمال إفريقيا ، 1980 ، ص 30 .

المستندات المرفقة

- **faminearabe-1989_8.tif** (TIF (info document TIFF) - 62.7 كيلوبايت)
- **table1.tif** (TIF (info document TIFF) - 752 كيلوبايت)

أي رسالة أو تعليق؟